الأمم المتحدة

S/PV.5608

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٦٠٨

الجمعة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفان – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد إيكويبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (S/2006/922)

06-67914 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (S/2006/922)

الرئيس: أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي سيراليون وهولندا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون الحق في التصويت، وفاقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد بيماغي (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ماجور (هولندا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الوارد في الوثيقة S/2006/922.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2006/1012، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، الدانمرك، جمهورية تنزانيا المتحدة، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذي يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦) بالإجماع. يعترف القرار إلى حد بعيد بالخطوات الهائلة التي اتخذها سيراليون خلال الأعوام القليلة الماضية، وخاصة خلال الأشهر الـ ١٢ منذ أن غادر آخر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتم إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في إطار القرار ١٦٢٠ (٢٠٠٥).

وقبل مجرد بضعة أعوام، كانت سيراليون مكانا لأشنع حرب أهلية في أفريقيا. و بالمقارنة، خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية واصلت سيريلون المضي قدما. وتم استكمال استراتيجية لإصلاح الخدمة المدنية؛ ويتواصل الإصلاح القضائي وإصلاح قطاع الأمن؛ وزادت القوات المسلحة والشرطة قدراتها واحترافها المهني؛ وعاد اللاجئون إلى

ديارهم؛ وتم اتخاذ خطوات لتحسين حقوق الإنسان، وخاصة من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

والأمر الذي ظل حاسما للمصالحة وإرساء سيادة القانون هو عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، وخاصة اعتقال الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور ومحاكمته المقبلة في لاهاي. فذلك يوجه رسالة واضحة بعدم الإفلات من العقاب. كما انه يؤكد على أهمية اتخاذ نهج إقليمي.

وخلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة، لا بد، بدعم منا، من توطيد واستمرار جهود حكومة سيراليون. وما زال هناك عمل شاق يتعين القيام به. ولا تتعدى نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ٣٥ في المائة. ولا تتجاوز احتمالات الحياة حتى سن ٤٠ عاما نسبة ٤٧ في المائة. ويوجد ثلاثة أطباء لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، ويعاني ٥٠ في المائة من السكان من نقص التغذية ويعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم.

ولذلك، نرى ثلاثة مجالات ذات أولوية في العام القادم: أولا، مكافحة الفساد؛ وثانيا، إصلاح الخدمة المدنية؛ وثالثا؛ إعداد سياسات واستراتيجيات واضحة، وخاصة للتصدي للبطالة في صفوف الشباب، ومكافحة الفقر وتوليد التنمية الاقتصادية.

وسيمثل عام ٢٠٠٧ معلما لسيراليون. وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في تموز/يوليه ذات أهمية حاسمة لبناء ديمقراطية ناجحة ومستدامة. ويجب أن تبدي كل الأطراف في سيراليون التزامها التام وغير المشروط بكامل العملية الديمقراطية. وسيكون للدعم الدولي أهمية حيوية. ولهذا الغرض، يزيد القرار زيادة مؤقتة عدد المستشارين العسكريين ومستشاري قوات الشرطة بغية تمكين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون من دعم عملية الانتخابات بدون أن يضطر إلى تقليص عمله في مجالات أخرى. ويهيب كذلك بالأمين العام أن يجري تقييما لدور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في تاريخ أقرب للانتخابات، وذلك في سبيل تنظيمها بطريقة ملائمة، بينما تنتقل سيراليون صوب التنمية الاقتصادية السلمية المستدامة.

وستتعزز تلك العملية بالاهتمام والدعم الدوليين على المدى الطويل بإدراج سيراليون، بناء على طلبها، في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وينبغي أن يعمل الأمين العام بطريقة وثيقة مع اللجنة للاستفادة من مشورتها بينما نمضي قدما. ولذلك، فإننا نرحب جدا بمشاركة ممثل هولندا هذا اليوم، ونتقدم إليه بالتهنئة على تعيينه لرئاسة جلسات لجنة بناء السلام بشأن سيراليون.

وأود أن أبين الضرورة الخاصة للقيام بمزيد من العمل داخل سيراليون بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين يمثل مشكلة خطيرة، ولكن تمكين المرأة يكتسي أهمية مركزية لتعزيز السلم والحكم الرشيد. وثمة ضرورة خاصة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في انتخابات عام ٢٠٠٧، بصفتها ناخبة ومرشحة على السواء، كما دعا إلى ذلك قرار هذا اليوم. وينبغي مراعاة البعد الجنساني تماما في تنفيذ الولاية التي اتفقنا عليها اليوم. وأتطلع إلى إفادة الأمين العام المقبل للمجلس بشأن خطة عمل تم الاتفاق عليها مع حكومة سيراليون بغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وسيراليون بلد عزيز على قلب الأمين العام، بالإضافة إلى بلده غانا. ولذا، فانه من الملائم تماما أن يكون هذا القرار واحدا من بين آخر القرارات التي اتخذها المجلس أثناء ولاية كوفي عنان بصفته أمينا عاما. ومن سيراليون إلى السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبدى الأمين العام التزاما لا يعرف الكلل خلال الأعوام العشر الماضية – وخلال حياته المهنية، حقا – ببناء السلام وتحقيق الرخاء في أفريقيا وبدعوة البلدان إلى حماية أولئك الذين لا يمكن أن

تفعل ذلك حكوماتهم الوطنية. وتحسنت أحوال أفريقيا بفضل جهوده، وكذلك الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، الذي سيخاطب المجلس بصفته رئيس اجتماعات لجنة بناء السلام بشأن سيراليون.

السيد ماجور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بناء على طلب حكومة سيراليون والأمين العام، اختارت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في حزيران/يونيه الماضي سيراليون لتكون أول بلد تنظر فيه لجنة بناء السلام. وأرحب جدا بهذه الفرصة لأبلغ المجلس بالمناقشات التي أجراها البلدَان في الجلسات المخصصة لسيراليون التي عُقدت في إطار لجنة بناء السلام بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ولقد تشاطر رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير غاسبار مارتينز ممثل جمهورية أنغولا، الذي تولى رئاسة الجلسة الأولى المخصصة لبلد معين، مع المجلس ملخص ما جرى في آخر جلسة.

واسمحوا لي أن أبين بعض النتائج الرئيسية لمناقشاتنا في الأسبوع الماضي وخلال الاجتماع الأول المخصص لسيراليون. في سيراليون، تحققت انجازات هامة حتى هذا التاريخ حيال استتباب السلم والاستقرار وتعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراعات. ولقد توضح ذلك خلال كلا الاجتماعين المخصصين لسيراليون.

ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في تقديم الدعم إلى الحكومة لإعداد وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات: استراتيجية استئصال الفقر، وإطار النفقات لأجل متوسط واستراتيجية تعزيز السلام. وشدد الأعضاء على ضرورة ربط كل جهود لجنة بناء السلام بالاستراتيجيات القائمة في إطار قيادة حكومة سيراليون وملكيتها. واتفق أعضاء حكومة سيراليون على ضرورة التصدي لتحديات معينة تندرج في إطار أربعة مجالات رئيسية: التمكين الاجتماعي والشبابي والعمالة؛ وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد؛ والعدالة وإصلاح القطاع الأمني؛ وبناء القدرات.

وجرى الإعلان عن استحقاق سيراليون للاستفادة من صندوق بناء السلام. ومن المتوقع توفير غطاء مالي يبلغ قرابة ٢٥ مليون دولار بوصفه مساهمة أولية. وحث الأعضاء المجتمع الدولي على ضمان مستوى واف من المساعدات الخارجية وتقديم الدعم إلى حكومة سيراليون كيما توسع قاعدة متبرعيها وضمان تقديم المساعدات بما فيها زيادة تخفيف الديون. وناشد الأعضاء المجتمع الدولي تقديم ما يكفي من موارد ودعم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، بما فيها بناء القدرات لكفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة في العملية الانتخابية.

وبغية الدفع قدما بالمناقشات والأنشطة الجارية في إطار عقد جلسات مخصصة لسيراليون في الأشهر القادمة، تقرر ما يلي. أولا، يتعين أن يقدم مكتب دعم بناء السلام جدولا زمنيا بالأنشطة الجارية والمزمعة المرتبطة ببناء السلام في سيراليون.

وثانيا، يتعين على رئيس الجلسة المخصصة لسيراليون أن يعد خطة عمل بالتشاور مع الأعضاء، تتضمن جدولا زمنيا واضحا وتقسيما للمسؤوليات بشأن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الحكومة، ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الإعداد لاجتماعات قادمة مخصصة لبلدان محددة ستعقدها لجنة بناء السلام.

وثالثا، ستعقد جلسة متابعة بشأن سيراليون في آذار/مارس ٢٠٠٧. وستُستعرض الإجراءات والتقدم المحرز في بلوغ أهداف وأولويات بناء السلام، وفعالية المساعدة الدولية وسبل تعزيز تلك المساعدة.

وأخيرا، وبدعوة من حكومة سيراليون، سينظر الأعضاء في إمكانية زيارة ذلك البلد قبل إجراء الاستعراض.

وختاما، أود التشديد على ثلاث نقاط. أولا، إن المناقشات الدائرة في إطار الجلسات المخصصة لسيراليون أوضحت بجلاء نية الأعضاء في استخدام لجنة بناء السلام لمصلحة البلدان قيد نظرها، وفي هذه الحالة سيراليون.

وثانيا، بنت آخر جلسة عقدناها على أول جلسة مخصصة لبلدان محددة في تضييق تركيزنا على الجوانب التي تتطلب استثمارا إضافيا – ماليا وغيره – بغية السماح لسيراليون في إقرار سلام مستدام بوسعه أن يمنعها من الانزلاق إلى أتون الصراع. وفي تلك العملية، بذلت حكومة سيراليون جهودا محمودة لإبراز الثغر التي ينبغي تناولها.

وثالثا، على الرغم من كون لجنة بناء السلام واجتماعاتها المنعقدة بهيئة اجتماعات مخصصة لبلدان محددة تشكل تجديدا بدون الاختبار الشامل لأساليب العمل وإجراءاته، اتضح أن كل الأعضاء، وحكومة سيراليون نفسها، تشارك بنشاط في مناقشاتها. وهناك وعي كبير بإمكانيات لجنة بناء السلام حيال البلدان قيد نظرها، وبمسؤوليتنا عن استثمارها على نحو كامل. وفي ذلك السياق، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل لعمل لجنة بناء السلام، بما في ذلك من خلال القرار الذي اتخذه المجلس من فوره.

وأنا على اقتناع بأنه مع عقد الاجتماعات البناءة، وضعنا أساس النهج الشامل لإعادة الأعمار والتنمية في سيراليون في مرحلة ما بعد الصراع. ولقد وضعنا الأساس لشراكة قوية بين حكومة سيراليون والمجتمع الدولي. وسيساعد تعميق تلك الشراكة بروح من الشفافية والحوار على تعريف لجنة بناء السلام بوصفها هيئة مفيدة يمكنها أن تؤثر تأثيرا مفيدا في عملية توطيد السلم والتنمية في سيراليون.

الرئيس: بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.